

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.3/L.1/Add.2
14 January 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي

فيما بين البلدان النامية

الدورة الأولى

جنيف ، ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون

الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

عن دورتها الأولى

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،

في الفترة من ١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣

المقرر: السيد إ . ماناكين (الاتحاد الروسي)

المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
		الأول -
		وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة (البند ٣ من جدول
٢	٢٩-٢٢	الأعمال) (تابع)

الفصل الأول
وضع برنامج عمل اللجنة الدائمة
(البند ٣ من جدول الأعمال)
(تابع)

٢٢ - قال المتحدث باسم الجماعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها (الدانمرك) إن التجربة بيّنت أن التعاون والتفاهم المتبادل والتقدم يسير كله جنباً إلى جنب وأن مناطق أخرى ، مثلما هو الحال عليه في الجماعة ، يمكن أن تستمد فوائد من خلال التعاون والتكامل . وفيما يتعلق بالبلدان النامية بمفغة خاصة فإن هذا النهج قد يكون هو المسار العملي الوحيد للتنمية . وفي حين أن الخبرة السابقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لم تكن إيجابية دائماً ، فقد حدث مؤخراً توسع في التجارة بين بلدان الجنوب وفي جهود التكامل الاقليمي . ورغم أن ذلك لم يشمل بعد بعض البلاد من أكثر البلدان النامية فقراً ، إلا أنه يجري حالياً بالفعل انعاش للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وفي حين أن هناك مبرراً للرجبة في "الوصول الى أبعد حد وبأسرع ما يمكن" ، فإن الأخذ بنهج متدرج قد يكون مستصوباً . لقد وفّرت الجماعة والدول الأعضاء فيها ، في عملها كمانح وشريك في التنمية ، الدعم للمشاريع الاقليمية في إطار شتى اتفاقيات لومي ، كما قدمت الدعم التقني والمؤسسي والمالي إلى السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وإلى الحلف الاندي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي . كما شرعت الجماعة في التفاوض على اتفاق للتجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي . غير أن المتحدث أكد أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو مسؤولية البلدان النامية في المقام الأول .

٢٣ - وفيما يتعلق بوضع برنامج عمل اللجنة ، ففي حين أن جميع المسائل تقريباً المشاركة في مذكرة الأمانة لها لياقة واضحة (TD/B/CN.3/2) ، فإنه يقترح الأخذ بنهج انتقائي . وينبغي للجنة: (أ) أن تركز على خلق الظروف الاقتصادية والمادية - بما فيها العناصر الواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٦ و ١٧ من الوثيقة TD/B/CN.3/2 - التي تكفل نجاح الحوافز والإمكانات اللازمة من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ (ب) أن تتجنب التداخل مع مهام سائر هيئات الاونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى . وأشار إلى الاقتراحات المؤسسية بشأن (أ) تبادل الخبرات و(ب) الحوار بين المانحين والمتلقين بشأن المشاريع الاقليمية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، فأكد أن اللجنة نفسها ينبغي أن تتولى هذه المهمة بدلاً من إنشاء آليات جديدة . غير أنه يمكنها في مرحلة لاحقة أن تحدد الآليات المناسبة لاداء تلك المهام بعد انتهاء عمر اللجنة . كما أورد أهمية ادراج الجوانب البيئية في برنامج العمل .

٢٤ - وقال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إنه حدث في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقارب في العوامل المواتية التي تسمح بتكثيف الجهود من أجل النهوض بالتعاون الاقتصادي الإقليمي . ومن بين أهم التغييرات التي جرت في المنطقة الهبوط الملحوظ في التوترات السياسية والتوافق الناشئ في الآراء بين البلدان بشأن الفلسفات الاقتصادية والأخذ بسياسات متوجهة إلى الخارج . واستجابة للتحديات الجديدة بشكل أكثر فعالية ، شهدت اللجنة إعادة تنظيم الهيكل الحكومي الدولي وتوجها لبرنامج عملها يركز على ثلاثة أهداف رئيسية: التعاون الاقتصادي الإقليمي ؛ تخفيف الفقر ؛ البيئة والتنمية المستدامة . وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢ اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إعلان بيجينغ بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي . وتوفر اللجنة إطارا للتعاون يقوم على المساواة والفائدة المتبادلة في السياق الأرحب للتطورات العالمية والالتزام بنظام تجاري مفتوح ومتعدد الأطراف . كما تعطي أولوية عالية للتعاون الاقتصادي الإقليمي في مجالات التجارة والاستثمار ، والعلم والتكنولوجيا وتطوير البنية الأساسية داخل المنطقة .

٢٥ - كما أنشئت لجنة للتعاون الاقتصادي الإقليمي لها فريق توجيه مفتوح العضوية للأعضاء الإقليميين والأعضاء المنتسبين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ . واتفق فريق التوجيه في أول اجتماع له في نيودلهي على "برنامج عمل من أجل التعاون الاقتصادي الإقليمي في التجارة والاستثمار" . ويؤكد برنامج العمل على: تيسير نمو التجارة داخل المنطقة من خلال جملة أمور منها توفير البيانات والمعلومات التجارية المفصلة ؛ وتوسيع تسهيلات ضمانات التمويل والاستثمار لدعم نمو التجارة والاستثمار ؛ وتدعيم البنية الأساسية لتوسيع التجارة الإقليمية ، وخاصة شبكة المعلومات التجارية الإقليمية ، والتشجيع على تحقيق تفاعل أكبر بين القطاعات الخاصة ؛ واستحداث شبكة مؤسسات بحثية متصلة بالتجارة ؛ ودراسة التدفقات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء خدمة إقليمية لمعلومات الاستثمار وتنشيط الاستثمار ؛ وتعميق وعي الأعضاء بالمسائل البيئية وأثرها على التجارة والاستثمار ؛ وتعيين جوانب التكامل بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وسائر البلدان في المنطقة ؛ واستكشاف واقتراح سبل ووسائل تعزيز التعاون فيما بين شتى التجمعات دون الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ومنظمة التعاون الاقتصادي ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي لجنوب آسيا ، ومحفل المحيط الهادئ .

٢٦ - وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (نيجيريا) إن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية له أهمية فائقة لتنمية المنطقة الأفريقية . وأضاف أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية من شأنه أن يوسع الأسواق الداخلية ، مما يمكن من تحقيق وفورات الحجم . كما يوفر إمكانية استغلال جوانب التكامل القائمة

والمحتملة على أفضل وجه من حيث مواردها الطبيعية والبشرية والتكنولوجية والمالية ، مما يزيد من التجارة داخل منطقة افريقيا وينوّع المنتجات المشمولة بهذه التجارة ويؤدي إلى دمج الاقتصادات الافريقية في الاقتصاد العالمي . غير أن البرامج والمؤسسات العديدة للتعاون الاقتصادي التي أنشئت في الأعوام الـ ٣٠ الماضية حققت نجاحاً متواضعاً فحسب . إن المشاكل التي ووجهت تعكس إلى حد كبير الافتقار إلى أسواق داخلية كبيرة تحمل مقومات الاستمرار ، وإلى وجود روابط تجارية ومالية جيدة التطور ، وكفاية الهيكل الداعم للتعاون الاقليمي مثل توافر قدر عال من التنوع في هياكل الانتاج . وإلى جانب هذه العقبات الداخلية ، فقد أحدثت الازمة الاقتصادية العالمية آثارها على القطاع الخارجي للاقتصادات الافريقية ، وأسهمت بصفة خاصة في تدهور حصائل صادراتها من السلع الأساسية ، مما أحدث آثاراً ضارة على التعاون الاقليمي . وقد بذلت بلدان افريقية كثيرة وتجمعاتها مؤخراً جهوداً لإعادة تنشيط العملية برمتها ، آخذة دروس الماضي في الاعتبار . وهناك تركيز متجدد على خلق وتدعيم وتنويع هياكل الانتاج والتصدير من خلال التعاون في الاستثمار والتنمية الصناعية وتحرير التجارة ، جنباً إلى جنب مع بذل الجهود لخلق وتعزيز الشبكات التجارية فيما بين البلدان الافريقية وتشجيع التعاون بين شركاتها في المشاريع المشتركة والاستثمار والتدريب . إن هذه الجهود من أجل إنشاء التكامل الاقتصادي الاقليمي ودون الاقليمي على أساس سليم تحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي .

٢٧ - وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الدائمة ، تؤيد المجموعة الافريقية الأفكار الرامية إلى: (أ) تدعيم الإطار المؤسسي للتكامل الاقتصادي دون الاقليمي والاقليمي بإشراك الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص في عملية التكامل ؛ (ب) زيادة الدعم التقني والمالي من المجتمع الدولي ؛ (ج) تدعيم ترتيبات المقاصة والمدفوعات ؛ (د) إنشاء مرافق لتمويل التجارة تشمل مرفقاً أقاليمياً لتمويل التجارة ؛ (هـ) مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً ؛ (و) إنشاء آليات فرعية من أجل '١' تبادل الخبرات المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية و'٢' توفير إطار للحوار البناء مع البلدان المانحة .

٢٨ - وقال ممثل اتحاد المغرب العربي^(١) إن نهاية الحرب الباردة أتاحَت للبلدان المتقدمة والنامية معاً فرصة فريدة لخلق أساس جديد للتعاون . وأدى اتحاد المغرب العربي الذي نشأ في عام ١٩٨٩ نتيجة إبرام معاهدة مراكش ، إلى تدعيم الاتفاقات السابقة في ميادين شتى بين الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي . وقد أكدت تلك المعاهدة على أمور منها الحاجة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتطوير البنية الأساسية المشتركة ووسائل الاتصالات وتنمية موارد الطاقة ، وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، وفي النهاية بعث سوق مغربية موحدة . ولبلوغ هذه

الغاية تم إقرار ٢٥ اتفاقية ، منها اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية . كما تبرز على جدول أعمال اتحاد المغرب العربي قضايا مثل النمو السكاني والموارد الطبيعية والبيئة . غير أنه تظل هناك عقبة رئيسية أمام تعميق التعاون في اتحاد المغرب العربي هي: فرض حظر تجاري على دولة عضو في الاتحاد . إن بلدان اتحاد المغرب العربي على استعداد لتطوير أشكال أكثر فعالية للتعاون فيما بين البلدان النامية . غير أنه على البلدان المتقدمة أيضا دورا هاما تظطلع به في تدعيم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وذلك بالاعتراف بالارتباط الوثيق بين التنمية والاستقرار . كما أشار إلى دور البلدان المتقدمة المانحة للمعونة كشريك في المشاريع الإقليمية . وقال إن أعضاء اتحاد المغرب العربي ، باعتبارهم من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، يعلقون أيضا أهمية على إيجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني .

٢٩ - وقررت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أن تتحول إلى فريق عامل غير رسمي للنظر تفصيلا في مشروع برنامج العمل .

الحاشية

(١) شارك بدعوة خاصة من الأمين العام للأونكتاد .
